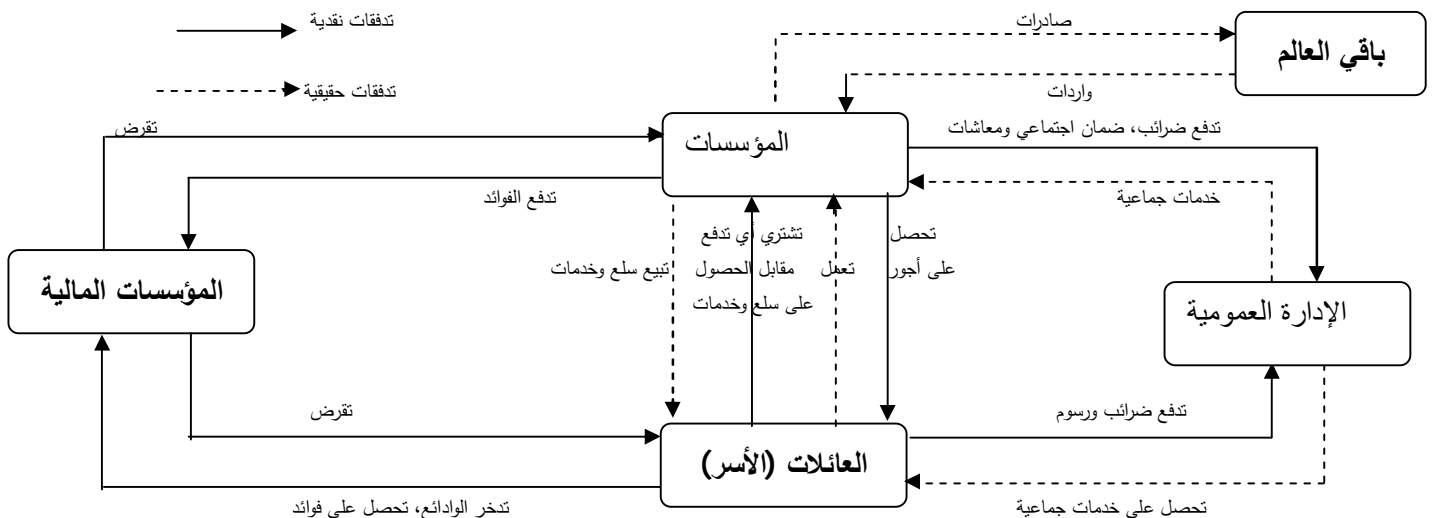


الجزء الأول: (10 نقاط)

- 1- يعرف علم الاقتصاد بأنه (التعريف الشامل) ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث في الاستخدامات المتعددة للموارد الاقتصادية من أجل إنتاج السلع و توزيعها على الاستهلاك الحاضر و المستقبل لتحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات المجتمع اللامتناهية. (1 ن)
- 2- تتمثل المشكلة الاقتصادية في ندرة الموارد و محدوديتها بالنظر إلى تعدد الحاجات الإنسانية غير المحدودة (1 ن)
- 3- خصائص الحاجات الإنسانية: - القابلية للإشباع - القابلية للانقسام - القابلية للقياس - القابلية للإحلال. (02 ن)
- 4- يختلف الاكتناز عن الادخار في كونه يمثل احتجازا لجزء من الدخل خارج دورة النشاط الاقتصادي (0,5 ن)، كما يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضر و بالفوائد التي لن تعود على الفرد عندما يمتنع عن إقراض أو استثمار الفائض الذي تبقى من دخله بعد الاستهلاك (0,5 ن).
- 5- عناصر الإنتاج هي: - الأرض (0,5 ن) - العمل (0,5 ن) - رأس المال (0,5 ن) - التنظيم (0,5 ن).
- 6- شركات التضامن: هي التي يقدم فيها الشركاء حصصا، قد تكون متساوية أو مختلفة من حيث القيمة أو من حيث طبيعة الحصة بين شريك وآخر، في حين يكون التزام المؤسسة بواجباتها نحو المتعاملين معها، يفوق ما يقدمونه من حصص، ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة، إذ تعتبر هذه ميزة في شركات التضامن، كما يتقاسمون فيها الشركاء الأرباح بنسبة ما قدموه من حصص في رأسمالها (1 ن)
- 7- البطال هو كل شخص قادر على العمل يرغب فيه ويقبل به عند الأجر السائد، يبحث عنه ولا يجده (1 ن)
- 8- التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات، خلال فترة زمنية معينة، بما يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار وبصفة مستمرة. (1 ن)

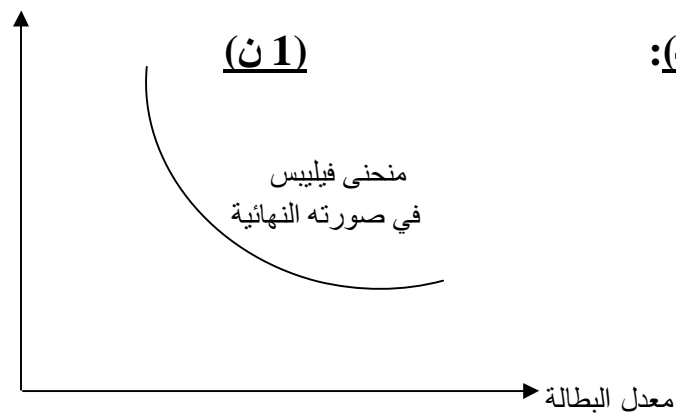
الجزء الثاني (04 نقاط):

طبيعة العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين (0.25 ن لكل فراغ)



الجزء الثالث (2 نقطة):

تشكل النقود إحدى الأدوات الأساسية التي يمكن استخدامها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: مستوى الأسعار، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الإنتاج، ...، طالما أحد طرفي المبادلة لكل هاته المتغيرات يكون نقودا (حسب كينز)، وبالتالي تلعب هذه الأخيرة (أي النقود) دورا كبيرا في تشكيل الادخار، ومن ثم تسهيل عملية التكوين الرأسمالي ودفع عجلة النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن جهاز الثمن كتعبير نقدي عن القيمة يمكن من تحقيق كفاءة كبيرة في النشاط الاقتصادي، حيث أن العملية الاقتصادية تكون أكثر كفاءة كلما استطاع المستهلك أو المنتج أن يعادل المنافع الحدية للسلع أو البدائل الحدية للإنتاج في كل وحدة إنفاقية أو إنتاجية (1 ن)، كما يمكن للدولة من خلال بنكها المركزي أن تستخدم النقود (عرض النقود)، كأداة من أدوات السياسة النقدية وذلك بهدف تحقيق مستوى معين من التوازن الاقتصادي، ولو أن الأمر مرتبط بمستويات التضخم السائدة (1 ن). معدل التضخم



منحنى فيليبس هو سالب الميل نظرا لكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، ففي حالة الركود أو الكساد يقل الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تنخفض مستويات الأسعار وينخفض معدل التضخم، وفي الوقت نفسه يقل الطلب على العمال ويقل مستوى التوظيف، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، ويحصل العكس في حالة الرواج (1 ن). ومن جهة أخرى يشير هذا المنحنى إلى صعوبة معالجة البطالة والتضخم معا في نفس الوقت (1 ن)، نظرا لوجود تعارض بين هدي الحد منهما، فتخفيض معدل التضخم من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية يترتب عليه زيادة معدل البطالة، والعكس صحيح، لذلك وجب على واضعي السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج مشكلة البطالة أو علاج مشكلة التضخم، طالما أن السياسات التي تسهم في الحد من إحدى المشكلتين يترتب عليها زيادة حدة المشكلة الأخرى (1 ن).